

المؤتمر الصحفي

الأربعاء، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، الساعة التاسعة والنصف مساءً، برلين

الموضوع: محادثات المستشارية الاتحادية مع رئيسات ورؤساء وزراء الولايات الاتحادية

المتحدثون: المستشارية الاتحادية الدكتورة أنغيلا ميركل، رئيس حكومة ولاية برلين ميشائيل مولر ورئيس الوزراء الدكتور ماركوس زودر

المستشارة الاتحادية الدكتورة أنغيلا ميركل: سيداتي وسادتي، كما لاحظتم فإننا اجتمعنا باستفاضة، وتوصلنا في ظل الظروف الصعبة كذلك إلى محصلة جيدة. يمكنني إذا أن أحدثكم عن التعاون المكثف والبناء فيما بين الحكومة الاتحادية والولايات، وذلك ليس فقط خلال الفترة ما بعد ظهر اليوم، بل على مدار الأيام الماضية المخصصة لإعداد الاجتماع. كما أود أن أعرب عن خالص شكري للولايات التي ساهمت بشكل كبير في ذلك.

نحن نقرب من نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر. كنا قد قررنا بتاريخ 28 تشرين الأول/أكتوبر في المجموعة ذاتها اتخاذ إجراءات مشددة تسري لفترة محددة. واليوم قمنا كما اتفقنا باستخلاص نتائج شهر تشرين الثاني/نوفمبر وتوصلنا إلى اتفاق بشأن الطريق الذي سننتهجه خلال الأسابيع القادمة. وكما تعلمون فإننا أردنا القيام بذلك لفترة أطول وليس لمجرد أسبوعين أو ثلاثة أسابيع.

اتفقنا في تقييمنا للأثر الذي خلفته التدابير: لقد توقف التنامي الآسي لأعداد المصابين، وتحول المنحنى المتصاعد بحدّة إلى منحنى مسطح. إلا أن هذا ليس إلا نجاحًا جزئيًا. لقد وفر هذا علينا مئات الآلاف من الإصابات وجنبنا بالتالي أيضًا تحميل نظامنا الصحي أكثر من طاقته وكفانا العديد من حالات الوفاة. غير أننا لا يمكننا في أي حال من الأحوال أن نكتفي بهذا النجاح الجزئي. فأعداد الإصابات اليومية تظل ثابتة على مستوى أعلى من اللازم بكثير. تؤدي وحدات العناية المركزة حاليًا عملاً هائلًا. لذا أتوجه من ناحيتي بجزيل الشكر للأطباء والعاملين والعاملات بالرعاية الصحية. يصل الكثيرون منهم بالفعل إلى أقصى حدود قدراتهم. الخبر الذي نشره معهد روبرت كوخ بشأن وفاة 410 أشخاص بكوفيد-19 خلال الأربع وعشرين ساعة الماضية يذكرنا على أتعس نحو بأن الإحصائيات تتوارى خلفها مصائر وحياة بشر ينتهي بعضها مبكرًا قبل الأوان، وهو ما يستدعي العائلات للتحسر فجعًا على وفاة أحبائهم.

وعليه، فالיום هو يومٌ نبث فيه برسالتين إلى المواطنين والمواطنات: أولاً، شكرًا لتحمل الغالبية العظمى منهم القيود الجسيمة على مدار الأسابيع الماضية مجددًا بروح من التضامن. وثانيًا، موقف الحكومة الاتحادية والولايات الواضح بأن الوضع لا يسمح لنا بإنهاء التدابير المتخذة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. مازلنا بعدًا شديدي البعد عن القيمة المستهدفة والبالغة 50 حالة بين كل مئة ألف نسمة خلال سبعة أيام. وأنا مازلت على قناعاتي - وهو الأمر الذي أجمعنا عليه اليوم أيضًا -، بأنه يجب علينا مواصلة السعي وراء تحقيق هذا الهدف. تلك ليست القيمة الوحيدة التي نقيس من خلالها وضعنا من الجائحة، ولكنها القيمة التي يتحدد على أساسها ما إذا كان قطاع الخدمات الصحية العمومي على استطاعة باقتفاء الإصابات بصورة كاملة ووقف سلاسل العدوى، أم أنه يفقد ببساطة القدرة على تحقيق ذلك، كما هو للأسف الحال الآن في معظم المقاطعات المحلية.

كنا على إدراك تام بأن الناس تطلب منّا اليوم موقفا واضحا لبقية هذا العام. وهذا بالفعل لمطلب مشروع، وهو بالضبط ما راعيناه في نقاشنا. إن شهر كانون الأول/ ديسمبر القادم هو شهر خاص بما فيه من عيد الميلاد واحتفالات نهاية العام، فهو يضم أياما ذات أهمية خاصة لا سيما بالنسبة للمسيحيين، بل وللعائلات بصفة عامة أيضا. هذا ما أخذناه بعين الاعتبار في قرارنا.

ما زال الأمر الآن متوقفاً على كل فرد. فالعدوى تنتقل في كل مكان يقترب فيه الناس من بعضهم البعض أكثر من اللازم أو بدون قدر كاف من الحرص. ومن ثم، فنحن مطالبون جميعاً وبصورة ملحّة بأن نتفادى كل الاختلاطات التي يمكننا تجنبها، أي كل اختلاط غير ضروري، وألا نسافر في رحلات ليست ضرورية قطعاً، وألا نعقد أية لقاءات ليست ضرورية حتمًا، وأن نبقي بالمنزل قدر المستطاع.

سوف أوضح لكم حالاً تفاصيل القرارات المتخذة، ولكني أريد قبلها أن أقول مرة أخرى باختصار إننا بحاجة إلى بذل جهد كبير مرة أخرى. الصبر والتضامن والانضباط سوف توضع مجددًا على المحك. تشير الكثير من الأمور إلى أن عام 2021 سوف يأتينا بانفراج. قد يساعدنا هذا الخاطر التفاؤلي - لا سيما فيما يخص اللقاح - في تخطي الجائحة خطوة بخطوة واستجماع صبرنا والتخلي بالتضامن حتى ذلك الحين.

وأنا إذ أستعرض بإيجاز تفاصيل القرارات، فأؤكد على استمرار القاعدة السارية حول تجنب كل اختلاط غير ضروري. نرجو من أرباب العمل الاستفادة من كافة إمكانيات العمل من المنزل وبشكل خاص إمكانية وقف العمل ومنح إجازة في الفترة ما بين الأعياد الرسمية قدر المستطاع، أو السماح للموظفين بالعمل من المنزل.

مطلوب من الحكومة الاتحادية محاولة التنسيق مع الجيران الأوروبيين خاصة بشأن الرحلات إلى الدول الأوروبية، مثلاً إلى مناطق التزلج على الثلج. وأنا أقول بكل وضوح، إن ذلك غالباً لن يكون بالأمر الهين، ولكننا سوف نحاول.

مبدئيًا تستمر كافة التدابير التي اتخذنا القرار بشأنها في 28 تشرين الأول/ أكتوبر، وذلك حتى يوم 20 كانون الأول/ ديسمبر. بيد أننا نتوقع على الأرجح - وهذا ما أجمعت عليه الحكومة الاتحادية والولايات - وبقدر ما يمكننا التكهن به الآن استمرار القيود حتى مطلع شهر كانون الثاني/ يناير بسبب وتيرة انتشار العدوى شديدة السرعة، إلا إذا حدث تراجع غير متوقع لأعداد الإصابات إلى ما دون 50 إصابة بين كل مئة ألف نسمة خلال سبعة أيام. ولكن هذا الأمر من غير المتوقع في اللحظة الراهنة.

لقد اتخذنا بعض التدابير الإضافية. فنحن مضطرون للقيام بذلك لكي نتراجع عن المستوى الذي ثبتت عليه أعداد الإصابات. فيما يخص المتاجر الصغيرة، تسري مساحة البالغة عشرة أمتار مربعة لكل زبون، وفيما يخص أحياز البيع التي تفوق مساحتها 800 متر مربع، تسري مساحة 20 متراً مربعاً لكل زبون يُسمح له بالدخول. ثمة أمر في غاية الأهمية، ألا وهو أنه في حالة مراكز التسوق يؤخذ بالحجم الإجمالي لحيز البيع المعني. ويجوز للولايات التي فيها أعداد الحالات منخفضة، أي أقل من 50 حالة إصابة بين كل مئة ألف نسمة السماح بالحيد عن هذه

القواعد. الأمر الذي ينطبق حالياً على ولايتين اثنتين وهما شليزفيغ-هولشتاين وميكلنبورغ-بومرانيا الغربية.

تحدثنا وقبل كل شيء أيضاً عن ضرورة التفكير في اتخاذ تدابير أكثر صرامة. توجد على كل حال استراتيجية مشتركة بين الحكومة الاتحادية والولايات للتعامل مع البؤر الخطيرة اتفقنا مراراً عليها ويتم تطبيقها عند بلوغ أعداد الإصابات الحديثة 50 حالة بيم كل مئة ألف نسمة. تستلزم هذه الحالة فوراً تطبيق مخطط قيود حازم. وفي حالة استمرار تزايد سرعة انتشار العدوى يجب اتخاذ تدابير إضافية.

يستمر هذا المخطط للتعامل مع البؤر الخطيرة في السريان. ناقشنا اليوم علاوة على ذلك موضوع حالات التفشي بالغ الشدة للعدوى حيث يبلغ عدد الإصابات الحديثة ما يزيد على 200 حالة بين كل مئة ألف نسمة خلال أسبوع ويكون فيها مجرى انتشار العدوى غير واضح، فرأينا أنه يتعين في تلك الحالات توسيع دائرة التدابير الشاملة والعامة مرة أخرى بهدف تخفيض الأعداد على المدى القصير.

أود أن أقول بشأن الجمهورية الاتحادية إننا إذا نظرنا إلى البلد كله كوحدة معينة، فإن هذا الأمر ينطبق حالياً على برلين و62 مقاطعة محلية أخرى يجب فيها النظر في كيفية التكيف مع الأوضاع، وإذا لزم الأمر، اتخاذ تدابير إضافية أخرى علاوة على ما يسري في كافة أنحاء البلاد. من المؤكد أن تلك التدابير سوف تختلف إقليمياً. يوجد كذلك مقاطعات محلية تزيد فيها أعداد الحالات على 300 حالة، يتطلب الأمر بالتأكيد تناول الموضوع بإجراءات أكثر صرامة.

سوف يتم تكثيف الإلزام بارتداء غطاء الفم والأنف مرة أخرى بشدة، حيث ينطبق هذا على جميع الأماكن المفتوحة للجمهور في أوساط المدن وكذلك في أماكن العمل والأشغال. وتقوم جامعات العلوم التطبيقية والجامعات بتحويل أنشطتها إلى تدريس رقمي باستثناء الأنشطة التي تتم في المختبرات وما شابهها.

يتم تقييد الاختلاطات مجدداً إلى خمسة أفراد من أسرتين تسكن أعضاء كل أسرة منهما في منزل واحد، باستثناء الأطفال تحت 14 عاماً، أي أنهم لا يحسبون. يُعتبر هذا الإجراء مقارنة بالأسبوع الماضي تشديداً، والهدف منه هو أن نستطيع الاحتفال في فترة عيد الميلاد – اعتباراً من 23 كانون الأول/ديسمبر وحتى موعد أقصاه أول كانون الثاني/يناير- في الإطار الأسري الضيق ومع أقرب الأصدقاء بحد أقصى يبلغ عشرة أشخاص. وهنا أيضاً، لن يتم احتساب الأطفال دون 14 عاماً التابعين لهم.

سوف يتم السعي لإجراء محادثات مع الطوائف الدينية لكيلا تنعقد فعاليات ضخمة في إطار الاحتفالات بمناسبة عيد الميلاد.

تحدثنا باستفاضة حول ما نتفق عليه بشأن إبقاء المدارس مفتوحة. ولكننا تساءلنا في هذا الصدد: كيف نتصرف إذا عاودت أعداد الإصابات الارتفاع بشدة في قطاعات بعينها؟ - وفي هذه النقطة أضيفت بعض التدابير الأوسع، منها من ناحية فرض ارتداء غطاء الفم والأنف على الصفوف الدراسية الأعلى في جميع نواحي المدرسة. في الحالات التي ترتفع فيها أعداد الإصابات عن 200 حالة – هذا إذا جزء من التدابير الخاصة بحالات انتشار العدوى بالغة الشدة – ينبغي على

المدارس اتخاذ قدر أكبر من التدابير التي تختلف من مدرسة إلى أخرى، وذلك فيما يخص أساليب التدريس في الصفوف الدراسية الأعلى بداية من الصف الثامن، مثلًا من خلال التدريس المختلط باستخدام التدريس عن بعد أو التدريس بالتناوب، بما يضمن التنفيذ الأفضل لقواعد الحفاظ على المسافة الواقية والالتزام بالنظافة الصحية وارتداء الكمامات وتهوية الأحياء المغلقة بانتظام. تعني تلك القواعد أن الأمر يدور أيضًا بشكل أساسي حول الترتيبات الخاصة بالحفاظ على المسافة الواقية.

لقد تناولنا بالطبع أيضًا موضوع التعويض المالي لشهر كانون الأول/ ديسمبر والذي يتم تقديمه بشكل مماثل لشهر تشرين الثاني/ نوفمبر. بالإضافة إلى ذلك، سوف يتم حتى شهر حزيران/ يونيو 2021 تقديم المعونة الثالثة لتخطي الأزمة.

هناك فكرة مهمة أود أن أتطرق إليها، فهي تخص الفئات الأكثر تعرضًا للخطر. فعلاوة على الأقنعة الطبية المفلترة (أف أف بي 2) التي نعتزم توفيرها لهم، فكرنا مليًا في أن الأشخاص المقيمين في دور المسنين والمؤسسات الأخرى يجب أن يتسنى لهم أيضًا الاحتفال بعيد ميلاد سعيد. لا يجوز أن يمر عليهم عيد الميلاد في وحدة. لذا، فسوف نراعي هنا بشكل خاص إمكانيات الزيارة.

كانت تلك إجمالاً مناقشة بالغة الكثافة - فأنا لم أتمكن الآن من معالجة كافة التفاصيل - واستطعنا من خلال هذه المناقشة تكوين صورة واضحة عن الفترة الزمنية المقبلة كما أظهرت لنا أنها ستكون فترة صعبة يتعين علينا خلالها مواصلة السعي وراء تخفيض أعداد الإصابات اليومية، وهذا يعني التقليل مرة أخرى من الاختلاطات! - لذا، فعلىنا تشديد الإجراءات في بعض المجالات. وفيما يخص التوفيق بين ذلك وبين توفير إمكانيات الاحتفال بعيد الميلاد ونهاية العام فأعتقد أننا حققنا نجاحًا طيبًا في هذا الاتجاه.

شكرًا جزيلاً